

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تمويل السياحة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

- د. مرباح طه ياسين*، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3
- د. علاش ليندة، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 -
المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي الفليعة
- ط/د. مرباح مديحة، مخبر التنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدينة

تاريخ النشر: 2020/03/30

تاريخ القبول: 2020/02/28

تاريخ الاستلام: 2019/11/21

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل السياحة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن الاستثمار الأجنبي لا يلعب دورا مهما في القطاع السياحي في الجزائر، بالإضافة إلى أن هذا القطاع يعرف نموا ولكن ليس بالشكل الذي يحقق تنافسية القطاع مقارنة مع دول الجوار، وبالرغم من آثاره الاجتماعية إلا أنها بعيدة كل البعد عن الأهداف المرسومة، كما توصلت الدراسة إلى أن الإستراتيجية الحالية المتبعة غير كافية لتنمية وتطوير القطاع السياحي وأخذ حصة سوقية بمستوى المؤهلات السياحية للجزائر. وتوصي الدراسة بمحاربة جميع مظاهر الفساد الإداري وانتشار البيروقراطية التي أثرت على الاستثمارات السياحية بشكل كبير، وفرض رقابة صارمة ومستمرة من قبل الهيئات المختصة والمسؤولة. **الكلمات المفتاحية:** الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، السياحة، التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: F21, L83, P33

Abstract :

The objective of this paper is to show the role of foreign direct investment in tourism finance as a mechanism for achieving sustainable development in Algeria. The most important results were that foreign investment does not play an important role in the tourism sector in Algeria. The study concluded that the current strategy is insufficient to develop the tourism sector and take a market share in the level of tourism qualifications, The study recommends combating all manifestations of administrative corruption and the spread of bureaucracy that has greatly affected tourism investments and the imposition of strict and continuous control by the competent bodies responsible for the implementation.

Key words: Direct foreign investment, tourism sector, social & economic development

JEL : F21, L83, P33.

* مرباح طه ياسين، tahayass@hotmail.com

مقدمة:

تكتسب السياحة أهمية متزايدة نظرا للدور الهام والبارز الذي تؤديه في نمو اقتصاديات معظم دول العالم، والملاحظة في القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة شهد عدد السياح ارتفاعا كبيرا، ومعه ارتفع معدل نمو العائدات السياحية حتى فاق معدل النمو في باقي القطاعات المشكلة للاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل من السياحة أحد أكبر المجالات التجارية على المستوى الدولي، إذ تشير الإحصائيات أن عدد السياح الدوليين قد تضاعف من 528 مليون سائح سنة 1995 إلى 1.133 مليار سنة 2014 ، مع توقعات أن يصل عدد السياح الدوليين 1.8 مليار سائح سنة 2030 ، ويساهم القطاع السياحي بنسبة 9% بالمائة من الناتج العالمي، كما يوفر 11% بالمائة من مناصب الشغل في العالم، مما جعل السياحة الدولية واحدة من أكبر مجالات التجارة الدولية.

وفي الجزائر فقد تعاقب الوزراء وتعددت البرامج والاستراتيجيات والحال واحد 4 ملايين يتوجهون نحو الخارج و فقط مليوني سائح يحلون بالجزائر سنة 2015 مليار دولار، هي حصيلة أكبر بلد في إفريقيا، احتياطي صرف بلغ سنة 2014 سقف 200 مليار دولار، تنوع جغرافي هائل من صحراء، تلال وشريط ساحلي بطول 1200 كلم، تاريخ كبير وحضارة ثقافية وإسلامية هي مقومات وركائز اقتصاد سياحي غائب تماما، يشكل فقط 2% من الناتج الإجمالي الوطني. عجز يشهده قطاع وكغيره من القطاعات، يبرز للعيان من خلال مقارنة الحصيلة مع دول الجوار، 10 ملايين سائح يحل بالمغرب، و 6 ملايين سائح تستقطبه تونس، تتقاذف التهم بين الوزارة الوصية والشركاء والخلاصة المشتركة الطلب على المنتج السياحي يفوق بكثير العرض والدليل جميع الفنادق والمنتجعات السياحية على قلتها محجوزة عن آخرها كلما اقترب موسم الاصطياف وهنا بيت القصيد، الزبون الجزائري هو الآخر متهم في نوعية الخدمات من جهة بعدم تحليله بالثقافة السياحية والأخير يدافع عن نفسه بتردد والغلاء الفاحش من جهة أخرى وبالتالي البحث عن وجهات بديلة .

ولما اقتنعت الحكومة وبإجماع الخبراء أن المشكل هو مشكل عرض أي أن هناك تأخر في الاستثمارات السياحية، باشرت الحكومة سنة 2008 في إعداد إستراتيجية أو مخطط للتهيئة والذي يرسم خارطة الطريق لتطوير السياحة في الجزائر، ما نجم عنه تعدد في سبل وطرق ترقية المناخ الاستثماري ولكنها لم ترقى للمستوى المطلوب الذي يؤدي بشكل أو بآخر غي نقل السياحة إلى بر الأمان تستجيب لمتطلبات السوق العالمية.

مشكلة الدراسة: الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بصورة مطلقة على قطاع واحد وهو المحروقات ، وهذا الارتباط الشديد جعل الجزائر من أكثر الدول تأثرا بتقلبات أسعار النفط ، وفي ظل التراجع والانحياز المفاجئ التي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من جوان 2014 تعززت الحاجة لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الإمكانيات والمقومات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، وقد راهنت الدولة على القطاع الخاص المحلي والأجنبي للنهوض بمختلف القطاعات خاصة القطاع السياحي، بحيث

فسحت له المجال أمام المبادرة الفردية هذه الأخيرة مازالت تعاني من الكثير من العوائق تتلخص في عجز القطاعات الأخرى عن خدمة السياحة كون أن هذه الأخيرة هي توفيق بين هياكل وبنى تحتية، أمن واستقرار، مواصلات، خدمات مالية دون نسيان أن السياحة قبل كل شيء هي ثقافة سياحية وقضية الجميع، ومما سبق تبرز لنا معالم الإشكالية التي تم صياغتها كما يلي:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل السياحة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

وتتبع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ما هو وزن الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن السوق السياحي الدولي؟
 - ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
 - ما هو الدور التنموي الذي يلعبه القطاع السياحي في الجزائر؟ وهل توجد فعلا معوقات حالت دون تطويرها؟
 - فيما تتمثل الإستراتيجيات المقترحة للنهوض بقطاع السياحة بالجزائر؟
- فرضيات الدراسة:** بناء على ما تقدم يمكن طرح بعض الفرضيات كما يلي:
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في ترقية القطاع السياحي في الجزائر؛
 - تعتبر كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية الفساد الإداري وغياب الشفافية، غياب التكتلات السياحية البولية والعربية، من أهم المعوقات التي انعكست سلبا على الأجنبي المباشر في الجزائر ما جعل مساهمتها في التمويل ضئيلة وحال دون تحقيق تنمية سياحية مستدامة.
- أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع التي تعالجه بحيث تعد دور الاستثمار الأجنبي في تمويل القطاع السياحي من بين أبرز المواضيع ركزت عليها الأبحاث والدراسات، وفي كيفية مساهمته في تطويره وتنميته في دول العالم وخاصة دولة الجزائر، إضافة إلى توضيح مختلف التحديات والعوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات السياحية في الجزائر، فالسياحة لها أهمية كبيرة في الوقت الحالي لما لها من تأثير إيجابي وكبير على مستوى اقتصاديات الدول في مجالات الاستثمار، خلق مناصب الشغل، التدفقات المالية، استحداث التوازن الجهوي.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، نذكر منها:

- إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات السياحية في التنمية السياحية في الجزائر؛
 - تسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل السياحة في الجزائر؛
 - اقتراح حلول للنهوض بالاستثمار السياحي وجعله يساهم بفعالية في الاقتصاد الجزائري.
- منهج الدراسة:** بغية الإلمام بجوانب موضوع الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي اللذين نعتقد أنه ملائم لتشخيص الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع السياحي وإعطاء صورة واضحة عنهما،

مستعملين في ذلك مجموعة من الأدوات المتمثلة في المعلومات الإحصائية والمقارنات المتعلقة بالواقع الاقتصادي للسياحة على المستوى العالمي وعلى مستوى الدول العربية ومن بينها الجزائر محور دراستنا هذه.

أولاً : الإطار النظري الدراسة

1. الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول المضيفة له، حيث احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات التمويل خلال السنوات الماضية، كما يمكن اعتباره مؤشراً على انفتاح الاقتصاد من خلال أهم مجسده، وهي الشركات متعددة الجنسيات (قاسم نايف علوان، 2009).

وقد قدم الباحثون والكتاب عدة تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هناك من عرفه على أنه قيام شخص من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية بهدف تحقيق عائد (طاهر موسى عطية، 2000)¹. ويقصد به هو ذلك النوع من الاستثمار العابر للحدود أي أنه الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة مقيمة في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي) لتحقيق مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في بلد آخر (مؤسسة المستثمر الأجنبي) (United Nations, 2005)².

وهناك من يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مشروعات يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف من خلال المعرفة الفنية والإدارية التي يتميز بها، وبما يمتلكه من رأس مال (نزيه عبد المقصود مبروك، 2007)³.

2.1 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك عدة محددات لهذا النوع من الاستثمار منها:

- **المحددات الاقتصادية:** توفر هذه الموارد لا تكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، فلا بد أن تصاحبها حزمة حوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، التضخم والخصخصة، ودرجة المنافسة السائدة في السوق (نورة بيري، عبود زرقين، 2014)⁴.

- **المحددات السياسية:** النظام السياسي القائم في البلد يعتبر أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، وأول محفز في جذب استثمار أجنبي لأنه مرتبط بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي الذي يؤدي إلى عدم مخاطرة المستثمر والاستثمار في هذه البلدان (شوقي جباري، محمد محبوب، 2017)⁵.

- **المحددات القانونية والتشريعية:** يهتم المستثمر الأجنبي الطبيعة القانونية لمعاملة الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة، خاصة من جهة الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم المنازعات التي تحدث بين المستثمرين والجهات الحكومية (أميرة حسب الله محمد، 2005)⁶، وتعد قدرة الدولة على بناء قاعدة قانونية مساندة للتشريعات الدولية محفزاً للاستثمارات الأجنبية، تكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر.

- **المحددات الإدارية:** فتمثل في البنية الإدارية البعيدة عن الروتي، إجراءات التأسيس والترخيص، وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الحاصلين على موافقة مكاتب الاستثمار، وأيضا مشكلة الحصول على تراخيص مختلفة من الهيئة المكلفة بذلك، ومساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات بتوفير ظروف ملائمة تنهي للمستثمر كافة الإجراءات المعيقة (يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، 2005)⁷.

3.1 السياحة والسائح: يعرف السائح بأنه أي شخص يزور بلدا ما غير تلك التي يقيم عادة فيها لفترة لا تقل عن 24 ساعة، أما السياحة فقد اختلفت تعاريفها باختلاف التخصصات العلمية وباختلاف نظرة الدارسين فمنهم من يراها ظاهرة اجتماعية، أو ظاهرة اقتصادية ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الدولية ومن بين التعاريف التي أعطيت للسياحة نذكر منها: تمثل السياحة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال أسفارهم وإقامتهم في أماكن موجودة خارج محيطهم الاعتيادي لمدة متتالية لا تتعدى سنة بغرض الترفيه أو الأعمال أو لأي سبب آخر (Pierre,py, 1996)⁸، أو على أنها مجموعة العلاقات والظواهر التي تنتج على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص ما في مكان ما طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يعود بربح ما على هذا الشخص (أسامة صبحي الفاعوري، 2006)⁹.

من خلال هذا التعريف، نستنتج أن مفهوم السياحة يرتكز على ثلاثة معايير، يتمثل المعيار الأول في التنقل من مكان الإقامة المعهود، أي القيام بسفر، إلى مكان أو مقصد جديد، أما المعيار الثاني فيتعلق بمكان المكوث أو الإقامة إذ لا يجب أن يشكل أو يتحول إلى إقامة رئيسية أو دائمة، بينما نجد المعيار الثالث يتمثل في الدافع أو الغاية من السفر أو التنقل الذي يجب أن لا يتم من أجل ممارسة عمل بمقابل.

4.1 مفهوم الاستثمار السياحي: يقصد به أن يوجه المستثمر أي كان عربيا أو أجنبيا جزء أو كل من أمواله التي بحوزته في الفرص الاستثمارية السياحية⁹، كما يعرف على أنه التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل (رعد مجيد العاني، 2008)¹⁰.

فالاستثمار السياحي يعبر عن مختلف القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.

2. واقع المؤشرات الحالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة في الجزائر:

اعتمدت الجزائر قوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار كإشارة لإمكانية قبول رأس المال الأجنبي للاستثمار داخل الاقتصاد الوطني وفي كل القطاعات، وهو ما انعكس إيجابيا على حجم التدفقات الواردة الى الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة الاقتصاد الوطني لتوازناته الكبرى. وهذا ما سيوضحه الجدول التالي¹¹:

الوحدة: مليون دولار

الجدول 01: تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
FDI	2280.1	1113.1	1065	637.8	881.9	1156	1841	1686.7	2686.6
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
FDI	2746.9	2300	2571.2	1500.4	1691.8	1503.4	-403.4	1637.3	

المصدر: تقرير البنك الدولي، <http://www.data.albankaldawali.org/indicator>

حقق الاستثمار الأجنبي في الجزائر مستويات ثبة مقبولة، خلال السنوات السنوات العشر الأخيرة حيث شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعا خلال الفترة 2001-2009، أما ما بين 2012 و2015 تميزت بالانخفاض المستمر لتدفق الاستثمارات، وذلك راجع للتوقف المفاجئ للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي يمثل 90% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر سنويا على خلفية ملف الفساد بشركة سوناطراك (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الأونكتاد، 2015) مما أدى انهيار التدفقات الوافدة بصورة كبيرة جدا ما بين 2012-2015، والذي يبرز تأثير التوقف أو تباطؤ نشاطات الشركة التي كانت أهم مصدر للاستثمارات الأجنبية.

وشهد الاقتصاد الوطني استثمارات محلية وأخرى أجنبية مسجلة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يعرضها الجدول التالي¹²:

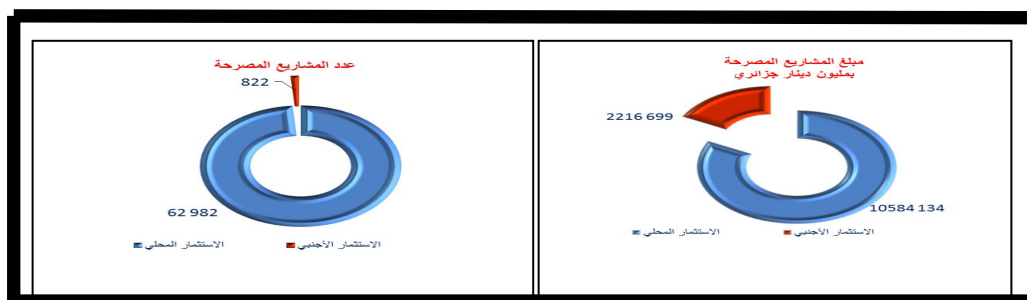
الجدول 02: عدد المشاريع الاستثمارية المصروفة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016

المشاريع الاستثمارية	عدد	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%
الاستثمار المحلي	62982	99%	10 584 134	83%
الاستثمار الأجنبي	822	1%	2 216 699	17%
المجموع	63804	100	12 800 834	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات المشاريع الاستثمارية المصروفة

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

الشكل 01: عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة في الجزائر وقيمتها بالمليون دينار جزائري خلال الفترة 2002-2016



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات المشاريع الاستثمارية المصرحة

(<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>, (consulté 13/03/2018))

من خلال الجدول 02 والشكل رقم 01 يتبين لنا جليا أن نسبة 83 % من مجمل الاستثمارات، بقيمة 10 584 134 مليون دينار جزائري، استحوذ عليها الاستثمار المحلي مقابل 17 % للاستثمار الأجنبي ويبقى المؤشر الإيجابي هو أن حجم الاستثمار المحلي دليل 50 للمستثمرين الأجانب لوجود فرص استثمارية حقيقية مغرية.

أما توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب قطاع النشاط، أين يبرز قطاع السياحة المستهدف فيظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول 03: تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاط في الجزائر

خلال الفترة 2002-2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة (بمليون دج)	النسبة	منصب الشغل	النسبة (%)
الفلاحة	14	1.70	4373	0.20	618	0.52
البناء	137	16.67	77661	3.50	23040	19.28
الصناعة	495	60.22	1783922	80.48	70793	59.23
الصحة	6	0.73	13572	0.61	2196	1.84
النقل	25	3.04	14820	0.67	1727	1.44
السياحة	14	1.70	113722	5.13	6309	5.28
الخدمات	130	15.82	119139	5.37	13342	11.16
الاتصالات	1	0.12	89441	4.03	1500	1.25
المجموع	822	100	2216699	100	119525	100

Source: Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2016.

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>.

يتبين من الجدول رقم 03 أن القطاع الذي يعتبر أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016 هو قطاع الصناعة و هذا بتنفيذ ل 495 مشروع ، بمبلغ يقدر ب 1783922 مليون دج فهو يستحوذ على أكثر من نصف السوق الجزائري، يليه في المرتبة الثاني حسب عدد المشاريع قطاع البناء الذي يستحوذ على 130 مشروع بمبلغ يقدر ب 77661 مليون دج، أما باقي القطاعات (الفلاحة، الصحة، النقل، السياحة، الاتصالات) فلا يمثل الاستثمار فيها سوى من حجم

الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي يعد كل من قطاع الصناعة، والخدمات من أهم القطاعات الإستراتيجية في الجزائر التي تستقطب المستثمرين الأجانب.

3.تقييم واقع السياحة في الجزائر: سيتم تقييم واقع القطاع بالاعتماد على المؤشرات التالية:

1.3 الطاقة الفندقية : من اهم المؤشرات الدالة على التطور الحاصل في قطاع سياحي هي طاقة الايواء، حيث يعكس الجدول التالي تطور الطاقة الفندقية في الجزائر من خلال عدد الاسرة والتطورات التي طرأت عليه.

الجدول 04 : تطور الطاقة الفندقية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2017).

السنوات	عدد الاسرة	السنوات	عدد الاسرة
1990	53812	2004	82034
1991	54986	2005	83895
1992	55924	2006	84869
1993	57290	2007	85000
1994	60235	2008	85876
1995	62000	2009	86383
1996	64695	2010	92377
1997	65704	2011	92737
1998	70980	2012	96898
1999	75505	2013	98804
2000	77242	2014	99605
2001	72485	2015	102244
2002	73548	2016	107420
2003	77473	2017	112264

المصدر: بيانات مقدمة من وزارة الهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية.

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد الاسرة في الفترة من 1990 الى 2017 كان في تزايد مستمر ولكن بمعدل بطيء حيث بلغت طاقة الايواء سنة 1990 ب 53812 سرير ، لتصل طاقة الايواء سنة 2017 الى 112264 سرير بإجمالي فنادق بلغ 268 فندق ويبقى هذا العدد ضعيف لتلبية احتياجات الزبائن .

كما يمكن تصنيف التطور في طاقات الإيواء حسب التصنيف الفندقي وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 05 : طاقات الإيواء حسب التصنيف الفندقي (1990-2017)

سنة / فندق	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	2 نجوم	1 نجمة	بدون تصنيف	الإجمالي
1990	2758	3535	21715	6151	2534	17119	53812
1991	2400	6844	23630	3192	2534	16386	54986
1992	2400	6844	23908	3192	3194	16386	55924
1993	4566	4429	23947	5620	2452	16276	57290
1994	4802	4656	25176	5980	2581	17112	60235
1995	4943	4792	25176	6081	2657	17613	62000
1996	5158	5001	25914	6345	2772	18379	64695
1997	5158	5047	27204	6374	2872	19049	65704
1998	5785	5093	28968	7284	2975	20876	70981
1999	6000	5330	29206	8250	2941	23778	75505
2000	6200	5100	30330	5190	3322	27100	77242
2001	4832	3621	15808	5331	2165	40728	72485
2002	6000	2975	11717	3338	2033	47485	73548
2003	4212	5424	14740	3757	4959	44381	77473
2004	4590	3383	14857	5415	2315	51474	82034
2005	4590	3383	14807	5800	2315	53000	83895
2006	5455	3743	11225	5843	2378	56225	84869
2007	5455	3743	11225	5843	2378	56356	85000
2008	5455	3743	11601	5843	2378	56856	85876
2009	5455	3950	11700	6044	2378	56865	86392
2010	4948	3560	13090	8070	3804	58905	92377
2011	4948	3750	13180	8070	3804	58985	92737
2012	4242	1600	5775	4605	8407	72296	96925
2013	4242	1600	5775	4605	10639	71943	98804
2014	4242	1800	5829	4605	10639	72490	99605
2015	4242	1800	5829	4605	11295	74473	102244
2016	6734	2810	7045	4425	11295	75111	107420
2017	6734	4508	5678	4565	11335	79444	112264

المصدر: بيانات مقدمة من وزارة الهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن أعلى نسبة من إجمالي طاقات الإيواء كانت من نصيب عدد الأسرة في الفنادق غير المصنفة أي بدون نجمة ثم الفنادق ذات 3 نجوم غير أن هذا التطور كان ضعيفا خاصة في فترة التسعينات وحتى بعد تحسن الظروف الأمنية في مرحلة مابعد 2000 حتى الوصول الى سنة 2012 حيث أصبحت الفنادق ذات نجمة واحدة في المرتبة الثانية الى يومنا هذا .

كما يوضح الجدول ان عدد الاسرة في تزايد مستمر ولكن بوتيرة ضعيفة حيث يلاحظ تطور عدد الاسرة ما بين 1990 و 2017 بحوالي 60 ألف سرير خلال 27 سنة اي بحوالي 2200 سرير في السنة

ويبقى هذا الرقم ضعيف جدا ، كما يبين الشكل ان عدد الاسرة يقل في الفنادق ذات 5 نجوم و 4 نجوم ويتمركز بصفة كبيرة في الفنادق غير المصنفة و ذات نجمة وثلاث نجوم وقد يرجع ذلك الى عدة عوامل اهمها¹³:

- تخوف شركات الفنادق العالمية مثل " الهيلتون " و " الشيراتون " من الاستثمار في هذا النوع من الفنادق بشكل واسع لعدم توفر مناخ الاستثمار الملائم وقلة مردودية هذا القطاع في الجزائر ؛
 - امتناع الدولة عن الاستثمار في هذا الصنف من الفنادق الضخمة استثماراتها وقلة عائداتها .
- وتتنوع هذه الأسرّة حسب المناطق الحضرية والساحلية والصحراوية والتي يمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول 06 : توزيع طاقات الإيواء في المؤسسات الفندقية (1991-2017)

سنة	حضري	ساحلي	صحراوي	حمامات	جبلية	اجمالي
1991	26286	18972	5026	3696	1006	54986
1992	26928	18978	5026	3714	1284	55930
1993	27874	19272	5164	3714	1284	57308
1994	29304	20263	5415	3903	1350	60235
1995	29689	19410	7615	3934	1352	62000
1996	30980	20254	7946	4105	1410	64695
1997	30828	20395	8663	4308	1510	65704
1998	32777	23000	9000	4629	1575	70981
1999	32300	24255	9150	7500	2300	75505
2000	33000	25442	9000	8500	1300	77242
2001	33495	23485	7723	6536	1246	72485
2002	35126	26034	8105	6905	1225	77395
2003	35126	26034	8105	6905	1225	77395
2004	48880	21710	4431	5742	1411	82174
2005	50311	22000	4431	5742	1411	83895
2006	44561	23148	11639	4608	913	84869
2007	44592	23248	11639	4608	913	85000
2008	44700	23500	11639	4918	1119	85876
2009	44905	23804	11649	4906	1119	86383
2010	52085	31322	3770	4111	1089	92377
2011	52445	31322	3770	4110	1089	92736
2012	54186	29886	5954	5467	1405	96898
2013	55988	29886	6058	5467	1405	98804
2014	61012	27962	4547	4259	1825	99605
2015	62479	30380	3636	3866	1883	102244
2016	66155	30500	4780	4102	1883	107420
2017	69861	31326	4928	4266	1883	112264

المصدر: بيانات مقدمة من وزارة الهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية.

ما يلاحظ من خلال الجدول أنه وبالرغم من الجهود المبذولة في ترقية أنواع السياحة المختلفة التي تزخر بها الجزائر لا يزال هناك تركز طاقات الإيواء في الفنادق الحضرية والساحلية وهذا دليل على أن الجهود المبذولة تبقى ضعيفة وأن كما نلاحظ استحواذ المنتج الحضري بنسبة 62.22 %.

2.3 الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية: مدة إقامة السائح في مختلف المؤسسات الفندقية في البلد المضيف تمثل الليالي السياحية وتتنوع هذه الليالي في المؤسسات الفندقية الجزائرية بين ليالي سياحية للمقيمين وغير المقيمين والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول 07 : تطور الليالي السياحية للمقيمين وغير المقيمين (1990-2017)

السنوات	عدد الليالي السياحية للمقيمين	عدد الليالي السياحية لغير المقيمين	السنوات	عدد الليالي السياحية للمقيمين	عدد الليالي السياحية لغير المقيمين
1990	3042990	658140	2004	4149426	393631
1991	2576300	269860	2005	4222305	483332
1992	2992970	365880	2006	4376625	528591
1993	3337600	305730	2007	4546085	573855
1994	3370170	101260	2008	4750796	595747
1995	3572830	75800	2009	4971372	674456
1996	3486860	60560	2010	5185231	754103
1997	3403540	84818	2011	5484105	845367
1998	2570444	132739	2012	5703550	936631
1999	3274832	164096	2013	5926968	994266
2000	3545230	202905	2014	6215932	837812
2001	3802628	225652	2015	6307411	839161
2002	3827700	253307	2016	6283910	992611
2003	3948200	376038	2017	6260409	1146061

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات www.ons.dz.the-sta.htm

نلاحظ أن الليالي السياحية للمقيمين بالجزائر في ارتفاع متواصل لتصل إلى حوالي 6 مليون ليلة سياحية سنة 2017 وهذا راجع لاهتمام السكان المحليين بالسياحة الداخلية بعد تحسن الوضع الأمني. أما عدد الليالي السياحية لغير المقيمين عرف تقلبات من سنة إلى أخرى خلال فترة وعرفت الحصيلة مستويات دنيا في التسعينيات لأسباب أمنية بالدرجة الأولى لتعرف بعد ذلك تحسنا ملحوظة لتفوق سنة 2017 مليون ليلة سياحية .

3.3 التدفقات السياحية الوافدة الى الجزائر: يعد الجذب السياحي عامل رئيسي حيث أصبح فنا وعلمًا مرتبط بكافة مرافق الخدمات وكلما كان هناك تنوع في عناصر الجذب السياحي يعمل على رفع معدل التدفقات السياحية الوافدة إلى البلد.

وعرفت الجزائر خلال فترة التسعينيات أو ما يعرف بالعشرية السوداء تدهور في الأوضاع الأمنية والسياسية وشهدت حالات لا استقرار مما أثر بشكل ملحوظ على حركة السياح والجدول التالي يوضح تطور عدد السياح خلال فترة 28 سنة.

الجدول 08 : تطور عدد السياح الوافدين الى الجزائر(1990-2017)

السنوات	عدد السياح	السنوات	عدد السياح
1990	1136918	2004	1233719
1991	1193210	2005	1443090
1992	1119548	2006	1637582
1993	1127545	2007	1743084
1994	804713	2008	1771749
1995	519576	2009	1911506
1996	604968	2010	2070496
1997	634752	2011	2394887
1998	678448	2012	2634056
1999	748537	2013	2732731
2000	865984	2014	2301373
2001	901416	2015	1709994
2002	988060	2016	2039444
2003	1166287	2017	2450785

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات www.ons.dz.the-sta.htm

من خلال هذه البيانات يمكن ان نستنتج ان حركة السياح الوافدين الى الجزائر عرفت نموا متواصلا من 1990 ب 1136918 سائح الى غاية 2013 اي يحقق اعلى مستوياته ب 2732731 سائح ، للتناقص في السنوات التي تليها وتعود بالارتفاع سنة 2017 ب 2450785 سائح تترجم مساعي الدولة من خلال المخططات التنموية ومخطط التهيئة السياحية 2030 .

ثانيا: مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

يمكن توضيح مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كما يلي:

1.المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: تختلف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي وتغيرات هذا الأخير تعبر عن النمو الاقتصادي خلال فترة معينة ، اختلاف يعود إلى الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع، والجزائر من البلدان التي تتوفر على إمكانيات وقدرات كبيرة ولكنها غير مستغلة بكفاءة مقارنة بالفرص المتاحة وهذا ما يتضح من خلال مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول 09 : مساهمة السياحة و السفر في الناتج المحلي الإجمالي (1998-2017)

السنوات	المساهمة الاجمالية	نسبة المساهمة	المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة	السنوات	المساهمة الاجمالية	نسبة المساهمة	المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة
1998	5,4	5,91	2,61	2,86	2008	9,23	6,8	4,22	3,11
1999	5,41	5,73	2,76	2,93	2009	10,68	7,74	5,04	3,65
2000	5,53	5,65	3,06	3,13	2010	9,85	6,89	4,85	3,39
2001	6,33	6,27	3,26	3,24	2011	9,48	6,45	4,83	3,29
2002	7,12	6,69	3,54	3,32	2012	9,78	6,44	5,05	3,32
2003	8,32	7,29	3,88	3,4	2013	10,55	6,76	5,54	3,55
2004	9,52	8	4,33	3,64	2014	10,18	6,26	5,3	3,25
2005	9,64	7,64	4,88	3,87	2015	10,95	6,58	5,88	3,53
2006	9,89	7,71	4,22	3,29	2016	11,4	6,68	6,12	3,54
2007	10,06	7,58	4,27	3,22	2017	11,3	6,8	5,4	3,3

Source: word travel and touriscouncil www.wttc.org/datagateway

مقارنة بمساهمة المتوسط العالمي السياحة و السفر في الناتج المحلي الاجمالي العالمي و الذي بلغ 11 % سنة 2017 نجد ان المساهمة الاجمالية للسياحة و السفر في الناتج المحلي الجزائري قد بلغ 6.8 % ما يعادل 11.3 مليار دولار ، و المساهمة المباشرة ب 3.3% نجد ان هذه المعدلات ضعيفة جدا ، وتبقى غير مقنعة اذا ما تم مقارنتها بالمؤهلات و الامكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر .

1. إيرادات القطاع السياحي: تعتبر الإيرادات السياحية مصدرا مهما من مصادر اكتساب العملات الأجنبية وذلك نتيجة ما ينفقه السائح على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب ما يرافقه زيادة في العرض ما يساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 10 : تطور الإيرادات السياحية (1990-2017)

السنوات	الإيرادات السياحية	السنوات	الإيرادات السياحية
1990	105000000	2004	178000000
1991	84000000	2005	477000000
1992	74000000	2006	393000000
1993	73000000	2007	334000000
1994	49000000	2008	473000000
1995	33000000	2009	361000000
1996	45000000	2010	324000000
1997	28000000	2011	300000000
1998	74000000	2012	295000000
1999	80000000	2013	326000000
2000	102000000	2014	348000000
2001	100000000	2015	357000000
2002	111000000	2016	243000000
2003	112000000	2017	140000000

www.data/albankaldawli.org/indicator

المصدر : بيانات من البنك الدولي

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 10 ان الايرادات السياحية في الجزائر شهدت تذبذبا حيث عرفت معدلات تغير سالبية خلال الفترة الممتدة من 2006 الى غاية 2016 اذ انتقلت من 393 مليون الى 243 مليون دولار امريكي حيث شهدت سنة 2017 سقوطا حرا ب 140 مليون دولار، وشهدت سنة 2005 اعلی قمية لها ب 477 مليون دولار و اقل سنة 2008 ب 473 مليون دولار تزامن مع مخطط التهيئة السياحي.

2. القطاع السياحي في ميزان المدفوعات: ولاكتمال رؤية مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق تنمية الاقتصاد، لابد من التطرق إلى أثر السياحة على ميزان المدفوعات وهو الذي يعرف على أنه " سجل منظم لحقوق الدولة وديونها بالنسبة للدول الأخرى، الناشئة عن المبادلات المختلفة خلال فترة معينة ¹⁴ ". والجزائر حققت نتائج لا تدعو للتفاؤل نتطرق إليها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 11: تطور الميزان السياحي الجزائري (1990-2017)

السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد	السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد
1990	105000000	149000000	-44000000	2004	178000000	341000000	-163000000
1991	84000000	136000000	-52000000	2005	477000000	660000000	-183000000
1992	74000000	164000000	-90000000	2006	393000000	414000000	-21000000
1993	73000000	177000000	-104000000	2007	334000000	502000000	-168000000
1994	49000000	135000000	-86000000	2008	473000000	613000000	-140000000
1995	33000000	188000000	-155000000	2009	361000000	574000000	-213000000
1996	45000000	165000000	-120000000	2010	324000000	716000000	-392000000
1997	28000000	144000000	-116000000	2011	300000000	595000000	-295000000
1998	74000000	269000000	-195000000	2012	295000000	598000000	-303000000
1999	80000000	251000000	-171000000	2013	326000000	532000000	-206000000
2000	102000000	193000000	-91000000	2014	348000000	685000000	-337000000
2001	100000000	194000000	-94000000	2015	357000000	765000000	-408000000
2002	111000000	248000000	-137000000	2016	243000000	475100000	-232100000
2003	112000000	255000000	-143000000	2017	140000000	580000000	-440000000

المصدر : بيانات من البنك الدولي www.data/albankaldawli.org/indicator

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الميزان السياحي الجزائري عرف عجزا طول فترة 1999-2017 وتراوح قيمة العجز من 21 مليون دولار سنة 2006 الى 440 مليون دولار سنة 2017 وهذا لارتفاع حجم النفقات مقارنة بالإيرادات والذي ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات .

3. مساهمة القطاع السياحي في التشغيل : بالعودة إلى المفاهيم السابقة للسياحة نجدها تُعرف على أنها صناعة تتكون من مجموعة من الأنشطة لذا فهي تمتلك قدرة كبيرة على تأمين فرص العمل وإيجاد فرص التوظيف سواء بشكل مباشر داخل القطاع ذاته أو بشكل غير مباشر أي بتوفيرها في مختلف القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي فمثلا لو تأخذ الفندق نجد أن معظم الدراسات التي أُجريت أثبتت بأن كل بناء لغرفة فندقية جديدة يخلق 3 مناصب عمل مباشرة نظرا للارتباط الأمامي والخلفي وتكامل القطاع السياحي مع بقية القطاعات الأخرى، والجدول التالي يوضح عدد المناصب المباشرة وغير المباشرة .

الجدول 12: تطور مساهمة السياحة و السفر في التشغيل (1998-2017)

السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	نسبة من مجموع العمالة	السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	نسبة من مجموع العمالة
1998	151,18	2,52	317,68	5,29	2008	227,66	2,48	515,04	5,62
1999	157,18	2,58	312,71	5,14	2009	269,18	2,84	593,12	6,26
2000	154,74	2,48	229,38	4,68	2010	254,09	2,61	539,54	5,54
2001	166,31	2,52	338,31	5,12	2011	266,57	2,77	535,43	5,58
2002	180,5	2,61	379,32	5,5	2012	292,23	2,87	583,01	5,73
2003	180,39	2,69	402,76	6,02	2013	321,38	2,97	634,45	5,87
2004	225,51	2,91	518,1	6,64	2014	305,91	2,82	604,42	5,57
2005	258,85	3,16	527,95	6,45	2015	324,6	2,83	682,9	5,97
2006	239,02	2,69	576,25	6,49	2016	318,3	2,78	677,6	5,92
2007	225,41	2,62	546,19	6,35	2017	320,1	2,8	678,7	6

المصدر : بيانات من البنك الدولي www.data/albankaldawli.org/indicator

انطلاقاً من الجدول رقم 12 و الذي يبرر تطورات العمالة في القطاع السياحي حيث شهدت المساهمة المباشرة و المساهمة الكلية ارتفاعات متواصلة بمعدلات ضعيفة وتراوحَت العمالة المباشرة بين 2.48 % و 3.16 % من نسبة العمالة الوطنية وهو معدل ضعيف بالمقابل شهدت العمالة الاجمالية معدلات تراوحت من 4.68 % و 6.64 % من العمالة الوطنية من خلال توظيف سنة 2017 ب 320.1 الف عامل كمساهمة مباشرة و 678.7 الف عامل كمساهمة اجمالية .

ثالثاً: تشخيص المعوقات المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية السياحية في الجزائر

من أبرز العراقيل التي تقف أمام مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل السياحة في الجزائر¹²:
- الفساد الإداري وغياب الشفافية: كثرة العراقيل وتعقد الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية من جانب الاستثمار السياحي ؛

- كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية: أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .
- تردد القطاع لخاص في الاستثمار السياحي: الإحصائيات المتوفرة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات تبين أن القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتردد عن الاستثمار في السياحة حيث بلغت طلبات الاستثمار في هذا المجال 2% من مجموع طلبات الاستثمار، وهذه النسبة تعتبر نسبة ضئيلة جداً وبعيدة عن طموحات تنمية وتطوير القطاع السياحي لجعله قطاعاً قائداً للتنمية الاقتصادية في الجزائر .
- النقص في البنية التحتية المادية والاجتماعية: تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية ذات النوعية الرديئة إلى منع المنتجين الصغار من دخول الأسواق الإقليمية، وتفقد الجزائر لمشروعات البنية التحتية مثل المواصلات حيث نجد أن بعض المناطق السياحية معزولة لاسيما في الجنوب.

خاتمة

في ختام دراستنا هذه ومن خلال ما تم استعراضه في جوانبها تبين لنا أن السياحة تحتاج إلى استثمارات تكون مواكبة للعصر وتطورات في القطاع، وهي بدورها تحتاج لتسهيلات وحوافز عديدة بالإضافة إلى دعم مستمر ومناخ ملائم، فالسياحة صناعة هامة تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ومن خلال دراستنا لواقع الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية ومؤشرات السياحة في الجزائر ومساهمة القطاع في دفع عجلة الاقتصاد، وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج، نذكر أبرزها:

- الاستثمار الأجنبي لا يلعب دورا مهما في القطاع السياحي في الجزائر، بالإضافة إلى أن هذا القطاع يعرف نموا ولكن ليس بالشكل الذي يحقق تنافسية القطاع مقارنة مع دول الجوار، وبالرغم من آثاره الاجتماعية إلا أنها بعيدة كل البعد عن الأهداف المرسومة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية؛

- السياسات المتبعة من قبل الجزائر لتطوير القطاع السياحي وإن حققت بعض النجاحات غير أنها لم تتمكن من أخذ حصة سوقية بمستوى المؤهلات السياحية للجزائر في سوق السياحة العالمي، وحتى الإستراتيجية الحالية غير كافية للتنمية وتطوير القطاع السياحي؛

- تعتبر كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية الفساد الإداري وغياب الشفافية، تدهور الاستقرار السياسي، غياب التكتلات السياحية البولية والعربية، وهذا ما انعكس سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر ما جعل مساهمتها في التمويل ضئيلة وحال دون تحقيق تنمية سياحية مستدامة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

وفي ضوء نتائج الدراسة الحالية يمكن تقديم جملة من التوصيات، من أهمها:

- ضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي نظرا لكونه يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- محاربة جميع مظاهر الفساد الإداري وانتشار البيروقراطية التي أثرت على الاستثمارات السياحية بشكل كبير؛
- تبني استراتيجيات تسويقية تركز حول إزالة مشاكل الانطباع السيء في أذهان السياح الأجانب، من خلال تعزيز وسائل الاتصال تساهم في تفعيل الجوانب الايجابية، وتخفيض الجوانب السلبية حول المنطقة السياحية؛
- دراسة حالات الدول الرائدة في المجال السياحي والتعاون معها خصوصا تلك الدول التي تتوفر على نفس المقومات السياحية كالمغرب، تونس، مصر؛
- تدعيم القطاع الخاص المستثمر في المجال السياحي، وتعطيه أهمية أكبر مركزة جهودها على التخطيط الاستراتيجي والمراقبة المستمرة للمشاريع الاستثمارية.

هوامش:

- ¹ طاهر مرسي عطية، أساليب إدارة الأعمال الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2000)، ص169.
- ² United Nations Conference on Trade and Development, **World Investment Report United Nations 2005**, Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, New York and Geneva, 2005, P.231
- ³ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص5.
- ⁴ نورة بيري، عبود زرقين، 2014، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، وتونس والمغرب: دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012، بحوث اقتصادية عربية، العددان، 67-68، لبنان، ص156.
- ⁵ شوقي جباري، محمد محجوب، تحليل محددات قرار توطيد الاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 8، العدد 26، 2017، ص611-612.
- ⁶ أميرة حسب الله أحمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، (مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005)، ص37.
- ⁷ يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وإنعكاسها على الوضع الاقتصادي، المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، يومي 18 - 21 ديسمبر 2005، ص8.
- ⁸ Pierre Py, Le tourisme , **Un phénomène économique**, Ed. La documentation française, France, 1996, Page 14.
- ⁹ أسامة صبحي الفاعوري، الإرشاد السياحي ما بين النظرية والتطبيق، (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006)، ص5.
- ¹⁰ رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، (الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2008)، ص19.
- ¹¹ <http://www.data.albankaldawali.org/indicator>,
- ¹² الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات المشاريع الاستثمارية المصروفة: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>,
- ¹³ صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2011 ، ص 122 .
- ¹⁴ محمد زعيش، مرجع سبق ذكره، ص 19.